

الخلاصة

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة؛ فهي لا تقدم فرصا للتوظيف وبالتالي مصدرا للدخل لقطاع عريض من الأفراد فحسب، بل إنها تعد أيضاً الدافع الرئيسي للمزيد من الابتكارات التكنولوجية وتنوع الصادرات. ومن ثم؛ فهي تعتبر أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. يظهر دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحا، خاصة المصارف التجارية والمتخصصة. ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات. يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على تجربة المصارف العراقية التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي ظل سياسات التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد القائم على قوى العرض والطلب. وتشير البيانات المتاحة إلى ظهور قناتين يتم من خلالهما تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة المصارف التجارية العراقية، القناة الأولى هي عن طريق الشركة العراقية للكفالات المصرفية، أما القناة الأخرى فهي الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مما انعكس على زيادة حجم القروض الممولة من قبل المصارف التجارية، حيث بلغ المجموع الإجمالي للقروض ما يقارب ٤٠ مليار دينار، ويتوقع أن يتضاعف هذا خلال عام واحد فقط طبقا لمعدلات النمو الشهرية الحالية.

..